20021211-0003-ن

النهار

نقابة محامي بيروت احتفلت باليوم العالمي لحقوق الانسان

شديد: تشنج وعصبيات لمنع اللبنانيين من التلاقي
شعيب: استمرار اقفال "ام. تي. في" مخالف للقانون

قال نقيب المحامين في بيروت ريمون شديد: "كلما نادى فريق في لبنان برأي وابدى اعتراضا على نهج او معارضة لاسلوب قام او اقيم في وجهه من يناهضه ويناقضه". واعتبر ان "هذا الاسلوب يمنع ابناء الوطن الواحد من التلاقي".

وعبّر رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان في النقابة عبد السلام شعيب عن عدم اقتناع اللجنة بالمبررات القضائية التي ادت الى تعطيل محطة تلفزيون "ام.تي.في." و"اذاعة جبل لبنان" واعتبر ان تدبير الاقفال يمكن الرجوع عنه في اي وقت.

للسنة السابعة احتفلت نقابة المحامين في بيروت بيوم الاعلان العالمي لحقوق الانسان في قاعة المحاضرات الكبرى في حضور ممثلين لمنظمة الامم المتحدة ومنظمة العفو الدولية والاسكوا، والنائب غسان مخيبر والنقيب شديد والنقباء السابقين ريمون عيد وسمير ابي اللمع وشكيب قرطباوي، ورئيس لجنة الحريات المحامي شعيب.

النشيد الوطني افتتاحا فكلمة للمحامي انطوان خليل عون قدم فيما المتكلمين واعتبر ان "المشكلة هي في سوء التطبيق وليس في غياب النصوص الصريحة والواضحة التي تكفل الحريات الفردية والجماعية في الدستور والقوانين الوضعية".

وركز شعيب على "تحول هذه الذكرى في نظر المحامين التزاما دائما ومتواصلا للدفاع عن الحقوق التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتعزيزها". وتحدث عن اوضاع حقوق الانسان في لبنان معرجا على قضية اقفال محطة تلفزيون "ام.تي.في." و"اذاعة جبل لبنان"، وقال: "في هذا اليوم يقف المحامون وقفة تأمل مع الذات والضمير ويتساءلون عن مصير الحريات وحقوق الانسان في وطنهم. وبالم ومرارة نلاحظ ان حقوق الانسان ليست على ما يرام في الوطن الذي شارك في صوغ الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فالحقوق السياسية وخصوصا المشاركة في ادارة الشأن الوطني العام قد هزلت وباتت فارغة من كل مضمون، والديموقراطية تحولت شعارا شكليا وفقدت كل محتوى حقيقي لها. اما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فما زالت في تراجع، فالبطالة والفقر والهجرة في ازدياد في ظل الركود الاقتصادي والمديونية العالية وهدر المال العام. ورغم هذا الواقع السيىء فان المحامين ما زالوا يتطلعون الى المستقبل بأمل كبير وبخطى ثابتة، يناضلون الى جانب قوى المجتمع الحية من هيئات مدنية وشباب وطلاب متشبثين بحقهم في الحياة الكريمة والوطن الحر المستقل، ساعين الى اقامة مجتمع فاضل تسوده مبادىء الحرية والعدل والسلام التي نادى بها الاعلان العالمي لحقوق الانسان".

شديد والمتكلمون في الاحتفال أمس في نقابة المحامين في بيروت وقوفا للنشيد الوطني. (محمود الطويل)

ثم تناول عدم تنفيذ توصية ضمن توصيات صدرت عن مؤتمر "العدالة ومواكبة العصر" الذي عقد في الاونيسكو في كانون الثاني الماضي وتتصل باستقلال القضاء. وقال ان "هذه التوصية قالت بضرورة استقلال القضاء عن الجهاز لحكومي. وهذا انجاز مهم لانه صدر بالاجماع عن جميع الافرقاء المعنيين بوضع القضاء".

وعن قضية "ام.تي.في." قال: "لم تقتنع لجنة الحريات بالمبررات القضائية التي ادت الى تعطيل محطة "ام.تي.في." و"اذاعة جبل لبنان" ، وبنت اللجنة مخالفتها على دراسات علمية قانونية. وابداء الرأي القانوني مشروع ومباح للفقيه وللمحامي ما دام يهدف الى تصويب الاحكام من اجل احقاق الحق وبسط سلطان العدالة. ومن جديد نعاود اليوم القول ان التدبير الاحترازي الوارد في المادة ٦٨ من قانون الانتخاب لعام ٢٠٠٠ هو تدبير احترازي جزائي وليس تدبيرا احترازيا رجائيا او تدبيرا احترازيا اداريا. وهذا يعني انه يستفيد من جميع ضمانات المحاكمة العادلة (...)".

وهذا الرأي لم يعد رأينا بل هو رأي العديدين من فقهاء القانون الجزائي وفي مقدمهم العلامة الجزائي الفرنسي المعاصر ANDRE VITU صاحب مؤلفات قانون العقوبات واصول المحاكمات الجزائية الفرنسي. وقد استشرناه بواسطة صديق اللجنة الدكتور دريد بشراوي في ستراسبورغ والذي نقل رأيه الينا خطيا.

لقد حرمت محطة "ام.تي.في." و"اذاعة جبل لبنان" بداية المحاكمة العادلة خلافا للاعلان العالمي لحقوق الانسان وللعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. كما يستمر اقفال هذه المحطة خلافا لمضمون نص المادة ٦٨ التي تحصر التعطيل والاقفال بالحملة الانتخابية. وبغض النظر عن الوضع القانوني فان التدبير الاحترازي بالتعطيل والاقفال يمكن الرجوع عنه في اي وقت او الاكتفاء بالمدة التي نفذت. فنأمل في حل سريع وقريب لهذه القضية ضنا بحرية الاعلام وبحقوق عشرات العاملين في هاتين المؤسستين".

وعن قضية المفقودين قال: "تلقيت عشرات الاتصالات من الامهات وذوي المفقودين. ان هؤلاء البؤساء الذين فقدوا أحباءهم قدموا الى هيئة تلقي الشكاوى جميع الأدلة والبراهين على وجود ذويهم في اماكن معينة، سجلناها بكل أمانة. ولا نزال ننتظر اليوم التقرير النهائي الذي يضعه رئيس الهيئة واذا لم يضع التقرير النهائي، فبصفتي ممثل نقابة المحامين في الهيئة سأرسل تقريرا عن كل ما جرى. ان هذه القضية انسانية وليست سياسية على الاطلاق. في اسرائيل وغير اسرائيل ثمة موقوفون وعلى الحكومة ان تعتني بهذا الموضوع".

ثم تكلم ممثل المكتب الاقليمي لمنظمة العفو الدولية التونسي احمد كرعود وذكر ان المنظمة تهتم بحماية حقوق الانسان ضد انتهاكات تقوم بها حكومات وجماعات غير حكومية. واعتبر ان اختيار المنظمة مكتبها في بيروت كمقر لها في الشرق الاوسط وشمال افريقيا هو "لما تتمتع به هذه المدينة من حيوية ودينامية".

والقى ممثل المفوض السامي لحقوق الانسان في الامم المتحدة المحامي امين مكي مدني كلمة المفوض السامي سيرجيو دي ميليو، فاعتبر ان "تحديات كثيرة تواجه حقوق الانسان حاليا". ودعا الى التفكير خصوصا في الاعداد الهائلة من المدنيين الذين لا يزالون يعيشون تحت وطأة الحروب والنزاعات المسلحة ويعانون أشد الويلات وحقوقهم منكورة". ودعا الى ايجاد استراتيجيا شاملة تركز في شكل اساسي على منع نشوب النزاعات المسلحة ومعالجة اسبابها واعادة تأهيل حكم القانون وحمايته.

ثم القى ممثل الامين التنفيذي للأسكوا عقيل كلمة الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، ثم كلمة "الاسكوا" التي أثنت على تضافر الجهود الدولية كتعبير عن أهمية اليوم العالمي لحقوق الانسان وركزت على "دور المنظمة في تشجيع حقوق الانسان المتعلقة بجميع مجالات التنمية وخصوصا بالنسبة الى الفئات المهمشة".

وأخيرا تكلم النقيب شديد الذي أعرب عن غبطته بالمشاركة في هذه المناسبة "من منبر حر" مثنيا على هذا التقليد "الرائد والعريق" في نقابة المحامين. واعتبر "ان المناسبة وقفة تأمل في ما جرى لأخذ العبر منه ووقفة أمل في ان يبزغ على البشرية جمعاء فجر غد واعد بتعميم ممارسة الانسان لحقوق كاملة في كل بقعة على الارض، فيزول الظلم والاستبداد والتوتاليتارية وتسود الديموقراطية والحرية ولا تطغى اكثريات تستبد بأقليات مغلوبة، ويستقيم العدل بين الناس انصافا ورحمة ومساواة". ورأى "ان العام الفائت بالنسبة الينا كلبنانيين عموما وكمحامين خصوصا كان حافلا بأحداث جسام مؤلمة عصفت بوطننا ومحيطنا العربي وخصوصا في أرض فلسطين المحتلة، وتركت آثارا سيئة ونتائج مؤلمة لا تزال تتفاعل ترديا، على صعيد كم الافواه، وكبت الحريات، وقمع التظاهرات، ومنع الاعتصامات، الى ما هناك من حقوق بدائية تمنع عندنا ويمارسها الناس في المجتمعات الراقية، حيث تسير سيرها الطبيعي تفسح في المجال للتعبير عن الرأي المخالف للرأي السائد فتمارس الديموقراطية كنمط عيش وأسلوب حضارة، والكل بألف خير. اما عندنا فكلما نادى فريق برأي، او أبدى اعتراضا على نهج، او معارضة لأسلوب، قام او أقيم في وجهه من يناهضه ويناقضه، مع ما يستتبع ذلك من تشنج وعصبيات، طالما صار اللجوء اليها، لمنع أبناء الوطن الواحد من التلاقي والتفاهم والتآلف في نمط العيش الواحد، ضمن الوطن الواحد، في سبيل حياة راغدة هانئة.

وبعدما عدد "مواقف النقابة المميزة في الدفاع عن الحريات العامة والخاصة وعن استقلال القضاء ومطالبتها بالتشريعات التي تحترم حقوق الانسان بكاملها"، نوه بـ"ما قامت به النقابة على صعيد المساهمة في التحقيق مع الملاحقين والموقوفين بمنحهم المعونة القضائية"، وكذلك ما اتخذته من "مواقف جريئة في موضوع المعتقلين وحرية الاعلام وما تعرض له بعضها من اقفال وتعسف". وانهى: "في مثل هذا اليوم لأكثر من خمسين عاما وقف الدكتور شارل مالك في هيئة الامم وخط دستور الامم الراقية، فهل كثير على أبناء لبنان ان يرفعوا لواءها ويبشروا بها ويتشبثوا بمضمونها؟".